مياه في أسطوانات الغاز.. وتوقف بيع المازوت بسعر التكلفة!؟

مدير التجارة الداخلية: لا خلل بوحدة التعبئة وصهاريج الغاز والمشكلة قد تكون عند الموزع!

القنيطرة- خالد

تكررت في الآونة الأخيرة شكاوى أبناء محافظة القنيطرة حول وجود مياه في إسطوانات الغاز المنزلي، واللافت أن كميات المياه ليست بالقليلة، حيث نشر أحدهم مقطعاً مصوراً على وسائل التواصل الاجتماعي خلال إفراغ الأسطوانة التي استلمها بعد انتظار طويل.

كما استغرب المواطنون أن رسائل الغاز بدأت مدة غيابها تطول بعد أن كانت بحدود الشهرين وصلت مدة انتظار الرسالة لدى البعض إلى ٩٠ يوماً، علماً أن وحدة تعبئة الغاز موجودة على أرض القنيطرة وتخدم بلدات وقرى المحافظة وبعض تجمعات النازحين بريف دمشق وقرى وبلدات ريف دمشق الغربي والشرقي.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقنيطرة حمدي العلي أكد لـ«الوطن» القيام بجولة على وحدة تعبئة الغاز المنزلي والصناعي في منطقة الكوم للتأكد من سلامة أسطوانات الغاز والوقوف على عمليات التعبئة والتأكد من حالة التجهيزات والخراطيم وكيفية توصيلها وملاحظة في حال وجود خرطوم موصول من خارج منصة التعبئة، مبيناً أن اللجنة في وحدة التعبئة تستلم صهريج الغاز بعد أن تتأكد من عملية الترصيص بمادة الرصاص.

وأضاف: بعد التأكد من عملية الترصيص يتم نزع الرصاص وربط الصهريج مع منصة التعبئة عبر الخراطيم وأنابيب التعبئة للأسطوانات المنزلية والصناعية من فوهات التعبئة الموصولة بقبان (ميزان) إلكتروني حيث يصل وزن أسطوانة الغاز المنزلي بعد التعبئة ٢٤ كغ +- ٢٠٠ غرام، أما وزن الصناعي ٣٨ كغ +- ٢٠٠.

وبيّن العلي أن مديرية التجارة الداخلية لم تلاحظ خلال عمليات تعبئة الأسطوانات وجود أنابيب أو خراطيم موصولة مع منصة وحدة التعبئة، كما أن شبكة المياه بعيدة عن منصة التعبئة، مشدداً على رأي أهل الخبرة والفنيين في الوحدة بأنه في حال كان صهريج الغاز مملوءاً بالمياه، فإنه يكون ذا قوام زيتي وقابلاً للاشتعال، وفي حال كانت المياه نقية فإنها دليل أو مؤشر على أن التعبئة بدوية، مؤكداً أنه في حال ورود شكوى إلى مديرية التجارة الداخلية عن قيام أي معتمد بعملية الغش وملء الأسطوانة بالماء يتم تطبيق العقوبات الواردة في المرسوم ٨ بحق المخالفين.

وحول مدة استلام أسطوانة الغاز أكد العلي أن الموضوع سيتم طرحه في اجتماع لجنة المحروقات الفرعية الأسبوع القادم وبحضور مدير فرع الغاز بدمشق وريفها والعودة إلى الاتفاق الذي ينص على تخصيص نسبة محددة من إنتاج وحدة التعبئة إلى بلدات ريف دمشق، وحالياً تصل مخصصات ريف دمشق لنحو ٥٠ بالمئة من إنتاج وحدة التعبئة، معتبراً أن في هذا ظلماً وإجحافاً بحق أبناء القنيطرة.

وأشار مدير التجارة الداخلية إلى أن المازوت الذي يباع بسعر التكلفة متوفر بالمحطتين اللتين تم تحديدهما على أرض المحافظة وبكميات جيدة ولكن المشكلة في شركة تكامل حيث لم ترد أي رسائل للمواطنين المسجلين على المادة منذ نحو خمسة أيام، مبيناً أن لجنة المحروقات تتوقع الانتهاء من توزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة والمقدرة بـ٥٠ ليتراً لكل عائلة على أرض المحافظة خلال النصف الأول من شهر آذار والوصول إلى نسبة توزيع ١٠٠ بالمئة، كاشفاً أن عدد الذين استلموا الدفعة الثانية بلغ ١٧٨٠٠ عائلة على أرض المحافظة من أصل ٢٨٦٠٠ بطاقة والكميات المسلمة نحو ٨٩٠ ألف ليتر، في حين وصلت النسبة في تجمعات ريف دمشق إلى نحو ٤٨ بالمئة وتم توزيع نحو ١,٢١٥ مليون ليتر، وتم التوزيع من دون أي منغصات تذكر واستفاد نحو ٢٤٣٠٠ عائلة من أصل عدد البطاقات بتجمعات ريف دمشق البالغة ٥٢٦٠٠ بطاقة.

مواطنون يشكون «توقف» دور الغاز

مسؤول في المحافظة لـ«الوطن»: كل معتمد يتأخر باستلام المخصصات يلغى ترخيصه؟

اللاذقية – عبير سمير محمود

يشكو مواطنون في اللاذقية من «توقّف دور الغاز» منذ أكثر من شهر من دون أي تحرك وفق استطلاعهم اليومي لتطبيق «وين» خلال الكشف عن موعد استحقاقهم الالكتروني للحصول على الجرة الموعودة.

وذكر مواطنون أن هناك حالة من التجمد أصابت دور الغاز الالكتروني عند عدد كبير من الموزعين المعتمدين في اللاذقية، ليبقى الدور متوقفاً عند أرقام معينة منذ فترة طويلة وصلت عند بعض البطاقات إلى ٤٠ يوماً من دون أي تتحرك بمبيع أسطوانة واحدة، متسائلين عن سبب عدم تحرك الدور لأرقامهم في خانة الغاز بتطبيق «وين».

وأشار أحد المواطنين إلى أن دور الغاز ببطاقته لم يتحرك منذ أكثر من شهر ونصف الشهر ليتوقف عند رقم ٧٤٠ جرة، تنتظر قبله، قائلاً: هل يعقل أن المعتمد لم يستجر الأسطوانات المخصصة لتوزيعها على المسجلين من دون أن يكون هناك حسيب أو رقيب!، وآخر ذكر أن دوره في الحصول على الجرة متوقف عند رقم ١٣ منذ شهر تقريباً لم يشهد تراجعاً بأي رقم ما يعني أن المعتمد لم يستجر المادة رغم قلة المسجلين لديه من دون معرفة السبب وراء ذلك.

وبالعودة إلى عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية علي يوسف أكد لـ«الوطن»، أن الدور يتحرك في التطبيق الإلكتروني وفقاً للمنظومة الإلكترونية من دون تدخل العامل البشري، مبيناً أن هناك دورة لطلب المادة لدى المعتمدين تبدأ عند الرقم (١) وتنتهي عند آخر معتمد وعددهم نحو ١٢٠٠ معتمد، بعد أن كان يتراوح بين ٦ – ٨ آلاف أسطوانة خلال الفترة الماضية، مبيناً أن حاجة المحافظة نحو ١٧ ألف أسطوانة باليوم.

وذكر أن ورود الرسائل النصية الخاصة بالغاز للمواطنين، يتم وفق النظام الإلكتروني من دون أي تدخل بشري، ويتم إرسال الرسائل حسب توافر المادة، وخلال الأيام القليلة الماضية لوحظ تحسن وأريحية في حصول المواطنين على الغاز المدعوم نظراً لزيادة الإنتاج عن السابق.

وحول استفسارات بعض المواطنين عن القدرة على التسجيل لطلب الغاز بالسعر الحر أسوة بمادة المازوت، بيّن يوسف أن الغاز الحر متاح حالياً فقط للجهات الحكومية ومنها البلديات والمنظمات والجيش وليس لجميع المواطنين.

من جهته، أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر لـ«الوطن»، أن المتابعة التموينية مستمرة حول مبيع الغاز كما باقي المواد في المحافظة عموماً، مشيراً إلى تنظيم خمسة ضبوط لمخالفات ببيع الغاز منذ بداية الشهر الجاري.

وأضاف زاهر: إن الضبوط شملت مخالفات اتجار غير مشروع بمادة الغاز المنزلي والغاز الصناعي، إضافة لبيع الغاز بسعر زائد عن السعر المحدد، لافتاً إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وفقاً للمرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١.

ولا يستجر أي منهم إلا عند وصول الدور للجميع بالتسلسل، وهكذا.

وبيّن يوسف أنه تم التأكيد على كل معتمد باستلام مخصصاته من محروقات عند إبلاغه بوصول دوره الإلكتروني، وفي حال لم يستلمها خلال أسبوع سيتم إلغاء ترخيصه، منوهاً بأن جميع الإشكاليات التي رافقت مسألة رفع الدعم تم حلها لدى المعتمدين ولا توجد أي عوائق لعدم استلامهم المادة وبيعها لمستحقيها بموجب البطاقة الذكية، منوهاً بأن عدد البطاقات المسجلة في المحافظة ٣٦٦ ألف بطاقة.

وأشار عضو المكتب التنفيذي إلى أن الغاز حالياً متوافر والإنتاج اليومي وصل إلى ١٠ آلاف أسطوانة

بورصة المازوت في السوداء تصل إلى ٣٠٠٠ ليرة لليتر بحماة

عضو لجنة محروقات لـ«الوطن»: شكاوى المواطنين من تأخر الرسائل «صحيحة»

حماة- محمد أحمد خبازي

تأخر رسائل المازوت للمواطنين، أدى لارتفاع سعره بالسوق السوداء، ليصبح اللتر بـ٣ آلاف ليرة بعد استقراره الشهر الماضي عند سقف ٢٥٠٠ ليرة بمعظم مناطق محافظة حماة، باستثناء الغربية المصنفة بالأكثر برودة، حيث بيع اللتر فيها بنحو ٢٧٠٠ – ٢٨٠٠ ليرة.

وبيّن مواطنون لـ«الوطن» أن رسائل المازوت للدفعة الثانية من مخصصاتهم تأخرت كثيراً، وهو ما يضطرهم للبحث عن بديل لاستخدامه في ساعات الصباح الأولى عند تحضير أطفالهم للذهاب إلى المدارس، وفي الليل حيث يهبط البرد بكل ثقله، وأوضح العديد منهم، أنهم أقلعوا عن شراء الحطب بسبب مشكلاته الكثيرة في الاشتعال ونشر الروائح المزعجة، وتسببه بأمراض صدرية لأطفالهم، ولجؤوا إلى المازوت الحر المتوافر بكثرة، ولكن بأسعار مرتفعة!

ولفت مواطنون إلى أن سعر المازوت الحر هبّ مع بداية هذا الشهر، إلى ٣٠٠٠ ليرة وقد كان بـ٢٥٠٠ ليرة، وقال مواطن: والعجيب أن السعر موحد لدى الباعة الذين ينتشرون بالأحياء وعلى الطرقات والأرصفة، ما يدل على أن مصدر المازوت واحد، والأكثر عجباً أنه متوافر بكثرة بتلك الأماكن ولكنه مفقود لدى «المحروقات» التي تأخرت كثيراً بتوزيع الـ ٥٠ لتراً الثانية لمعظم المواطنين.

وقال آخر: رغم غلاء المازوت الحر فهو متاح بأي وقت، ونستعين به على البرد، فسعر الكالون ٦٠ ألف ليرة، ونشتريه مكرهين ولسنا أبطالاً، كي لا نمرض نحن وأطفالنا نتيجة البرد الذي هو سبب كل علة.

ومن جانبه بيّن عضو باللجنة الفرعية للمحروقات صحيحة ومحقة، وعزا ذلك إلى قلة الكمية المخصصة من مازوت التدفئة للمحافظة.

وأوضح أنه كان يرد، للمحافظة يومياً مابين ٢٧–٢٨ طلباً، وقد خفضت لنحو ١٧ – ٢٠ طلباً لكل القطاعات منها ٤ للتدفئة فقط، واثنان منها بسعر التكلفة. ورداً على سؤال لـ«الوطن» حول نسبة توزيع الدفعة الثانية للمواطنين على مستوى المحافظة، بيّن أنها لما تزلّ ضعيفة.

وأشار إلى أن واقع التوزيع كان بالفترة الماضية أفضل بكثير، حيث كانت المحافظة تدعم كل، يوم جمعة بنحو ٥٠ طلباً النسبة العظمى منها للتدفئة وهو ما غطى الدفعة الأولى كاملة.

وبيّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن الدوريات تتابع المتاجرين بالمحروقات، وضبطت خلال هذا الشهر العديد من المتاجرين بها، والمحطات التي تتلاعب بالمضخات اتخذت الإجراءات القانونية بحق المخالفين. وأوضح أنه تم كذلك ضبط العديد من الصهاريج بمخالفة نزع الختم الرصاصي بقصد التلاعب بالعداد، أثناء توزيع المازوت للمواطنين .

ولفت مدير التجارة الداخلية إلى أنه تم إغلاق محطتي «عزتك» بالغاب و«كفر الطون» بريف حماة لمخالفتهما التعليمات الناظمة لتوزيع المحروقات وفق البطاقة الإلكترونية. كما تمت مصادرة نحو ٢٠٠ لتر من المازوت من المتاجرين.

قلة المخصصات تخلق أزمة نقل في السويداء

رئيس نقابة عمال النقل: أزمة النقل لا يتحملها السائقون بل الجهات الحكومية

السويداء- عبير صيموعة

بيّن رئيس نقابة عمال النقل في اتحاد عمال السويداء سليم العريد لـ«الوطن» أن أزمة النقل التي باتت تشهدها معظم خطوط النقل على ساحة المحافظة لا يمكن تحميلها للسائقين على تلك الخطوط، لأن المسؤولية في جانبها الأكبر تقع بالضرورة على عاتق الجهات المعنية بالمحافظة جراء عدم تأمينها المخصصات الكافية من مادة المازوت ليتسنى لجميع السائقين تحقيق مخطط النقل لكل خط.

وأوضح العريد أنه لم يتم الأخذ بالحسبان التمييز بين السرفيس والميكروباص و«السكانيا» من حيث الكميات إذ كان من المفترض أن يتم تحديد المخصص من المازوت وفق محرك الآلية وحسب سعة الآلية إضافة إلى المسافة لأنه وفي ظل تلك المخصصات فإن أي آلية تعمل على خطوط القرى لا تستطيع القيام إلا بسفرة واحدة مع إلزام تلك الآليات بنقل الموظفين والعمال والأهالي بالعمل أكثر من سفرة الأمر الذي فرض توقف ٩٠ بالمئة من الآليات عن العمل في فترة الذروة من الساعة الواحدة حتى الساعة الثالثة ظهراً لقلة المادة.

وأضاف: كما تم تخصيص ١٠ إلى ١٢ ليتراً لسرافيس النقل الداخلي في المدينة يومياً التي من المفترض أن تقوم على تخديم النقل منذ ساعات الصباح حتى الساعة ٨ مساء على أقل تقدير علماً أن الكميات لا تحقق أكثر من ٧ إلى ٨ سفرات، كما تم تحديد الكميات بين القرى والمدينة بين ١٤ و١٦ ليتراً بالليوم وهذه الكمية لا تكفي لسفرة واحدة وخاصة بين القرى البعيدة عن مركز المدينة.

وطالب العريد بأن يتم تزويد جميع الآليات على خطوط النقل بمخصصات كافية مقارنة بكل المحافظات حيث تحصل كل آلية على ٤٠ ليتراً يومياً لزوم النقل ضمن حدود المحافظة علماً أن المخصصات لجميع آليات النقل في السويداء وعلى كل الخطوط تتراوح بين ١٢ و٢٠ ليتراً لكل سيارة فقط مشيراً إلى أن السيارات العاملة على خط السويداء قرية المغير مثلاً التي تبعد ٥٠ كيلو متراً تأخذ المخصصات نفسها للقرى التي تبعد ١٥ أو ٢٠ كيلو متراً وهذا بحد ذاته خلل لأن حاجة الآلية للسفرة الواحدة تتجاوز الـ٢٠ ليتراً المخصصة ويجب على ضوئه تحديد المخصصات حسب المسافة وعدد السفرات لكل آلية ولكل خط على حدة.

كما أن إشكالية المخصصات تنطبق على السيارات العاملة على طريق دمشق – السويداء التي لا تسمح المخصصات إلا بتخديم الخط بنقلة واحدة يومياً الأمر الذي خلق إشكالية على الخطوط مع جميع الآليات حيث لم يتم الأخذ بالحسبان حالات التوقف أو الطبيعة الجبلية لخطوط النقل في المحافظة التي تلزم بالضرورة زيادة الصرف بالمحروقات إذ تم تحديد المخصصات بناء على المسافة التي يتم قطعها من كراج الانطلاق حتى نهاية الخط فقط كأن الآلية تمشي وفق خط مستقيم، موضحاً أن الضرر الأكبر في هذه القضية كان من نصيب الآليات العاملة على خطوط النقل الداخلي في المدينة والتي تثبت خارجها حسب أمكنة مالكيها من أبناء القرى.

وأكد أنه في ضوء هذه المخصصات الشحيحة وغير الكافية إذا قام صاحب الآلية ببيع مخصصاته من المازوت فهو معذور، علماً أنه لو تم تزويده بالمادة بالكميات المطلوبة وبما يحقق له استمرارية العمل فإن مرابحه في تشغيل الخط أكبر من بيع المادة فضلاً عما يحققه من تخديم للأهالي، علماً أنه في ظل الكميات المخصصة لا يمكن لأي سائق تنفيذ مخطط السير لكل خط ولا يمكن محاسبته، لافتاً إلى أن ما يندرج على مخصصات الآليات العاملة على خطوط النقل في المحافظة يندرج أيضاً على مخصصات الآليات العاملة على الخطوط الخارجية والمحددة من السويداء –لبنان والسويداء – الأردن والتي عجز أصحابها عن تأمين المادة بالكميات المطلوبة لكل سفرة خارجية فضلاً عن اضطرارهم لشراء حاجتهم من المادة من السوق السوداء، علماً أن تزويدهم بالمادة غير الكافية أصلاً يأتي حسب التسعيرة النظامية بسبب رفع الدعم عن آلياتهم بعد إلزامهم بقرار أن تكون جميع آلياتهم حديثة وسعتها أكثر من ٢٠٠٠ سي سي الأمر الذي أدى إلى توقف حركة العمل بنسبة أكثر من ٩٠ بالمئة على الخطوط الخارجية.

> صاحب الآلية الذي يأخذ مخصصات شحيحة «معذور» إن باعها!!

وبيّن العريد أن ألم السائقين كبير ومعاناتهم تتركز في ضرورة رفع مخصصات كل الآليات من مادة المازوت والعاملة على خطوط النقل لتأمين نقل جميع الركاب مع تأمين لقمة عيش عائلاتهم في المحصلة.

مدير النقل والمرور في المحافظة يوسف سرايا بيّن لـ«الوطن» مراجعة جميع السائقين العاملين على خطوط النقل الداخلية والخارجية للمحافظة، مطالبين بزيادة المخصصات من مادة المازوت بما يتوافق مع المسافات وعدد السفرات أسوة بالكميات المحددة في محافظتي دمشق ودرعا لكل آلية على أقل تقدير، مؤكداً أن تلك المطالب محقة.